**المكتـب الإقليمـي للشـرق الأوسـط وشمـال أفريقيـا**



**كلمة السيدة كريستينا البرتين**

**الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي**

**المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

**في**

**ورشة العمل التدريبية**

**لتعزيز قدرات أعضاء النيابة العامة المصرية في مجال التحقيق والملاحقة في قضايا تهريب المهاجرين**

**القاهرة، جمهورية مصر العربية**

**15-18 تشرين الأول/أكتوبر 2017**

**سعادة السفيرة نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر،**

**سعادة المستشار كامل سمير، رئيس إدارة التعاون الدولي وحقوق الإنسان في مكتب النائب العام،**

**سعادة السيدة هيلين وينترتون، نائب رئيس البعثة، السفارة البريطانية في مصر،**

**السيدات والسادة الحضور،**

بصفتي الممثل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أرحب بكم أجمل ترحيب في ورشة العمل التدريبية " لتعزيز قدرات أعضاء النيابة العامة المصرية في مجال التحقيق والملاحقة في قضايا تهريب المهاجرين" التي تعقد بالشراكة مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وأن أشكركم على مشاركتكم.

وأنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم بعد أسبوع واحد من وصولي إلى هذا البلد الجميل وأن أحضر ورشة عمل تتناول موضوعا لا يعتبر من الولايات الأساسية لمكتبنا فحسب، بل وأيضاً هو موضوع عزيز جداً على قلبي.

اسمحوا لي أولاً بأن أتقدم بجزيل الشكر إلى سعادة السفيرة نائلة جبر لتشريفنا بحضورها في أول فعالية أحضرها أنا في مصر، وأيضاً لالتزامها الشخصي منذ زمن بعيد بمواجهة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ونحن في المكتب الإقليمي نعتزّ بالشراكة مع اللجنة الوطنية التنسيقية تحت قيادتها الحكيمة متطلعين إلى تعزيزها. ولا يفوتني أن أشكر أيضاً الفريق العامل معها على جهودهم الدؤوبة.

كما أود الإعراب عن خالص الامتنان للفريق العامل في مكتب النائب العام تحت رئاسة معالي المستشار نبيل صادق، وشكر خاص للفريق العامل في إدارة التعاون الدولي وحقوق الإنسان، إذ لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي يلعبه مكتب النائب العام في التصدي للجريمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. أتطلع إلى اللقاء بسعادة السفيرة نائلة جبر ومعالي المستشار نبيل صادق في المستقبل القريب لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز تعاوننا المشترك في البلاد وفي كل أنحاء المنطقة.

تعطي هذه الورشة شارة البدء لسلسلة متكاملة من التدريبات في إطار المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب للقضاة وأعضاء النيابة وضباط الشرطة والتي سنضطلع بها في محافظات مختلفة في مصر لنتمكن من الوصول إليكم وخدمتكم على نطاق أوسع. فحرصنا على القيام بذلك، لا يخدم جمهورية مصر فحسب، بل وأيضا يمكننا من الاستفادة من الخبرات المصرية التي تعززت قدراتها على الصعيد الإقليمي.

أغتنم هذه الفرصة لأشيد أيضا بالشراكة مع المملكة المتحدة، والتي تمثلها هنا السيدة وينترتون، لتمويلها السخي لعدد من مشاريعنا، بما في ذلك "تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في مصر"، والذي يستهدف أعضاء النيابة. وليس بخافٍ عليكم الدور الحاسم الذي تلعبه النيابة العامة في تسلسل سير عمل التحقيقات الجنائية بغرض تقديم الجناة إلى العدالة. وهنا يسرني إعلامكم بأنه في إطار التحرك العالمي لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين الخاص بمكتبنا (GLO.ACT) والذي يموله الاتحاد الأوروبي، سننفذ أنشطة وحلقات عمل مكمِّلة أخرى تستهدف أعضاء النيابة والقضاة وضباط الشرطة.

**السيدات والسادة،**

كما تعلمون، إن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر مشكلتان عالميتان نطاقهما واسع وعواقبهما مدمّرة على ضحاياهما وعلى الناجين منهما. وقد شهدنا جميعا، خصوصاً خلال السنوات الماضية، المأساة التي حلت على الكثير من الأشخاص، رجالاً ونساءً وأطفالاً - ممّن لاقوا حتفهم عقب انطلاقهم في رحلةٍ مجهولة نهايتها أملاً بالحصول على حياة أفضل - تسهلها جماعات إجرامية تستغل الضعفاء من البشر لمجرد الربح لا غير.

يجري الاتجار بالبشر وتهريبهم على امتداد العديد من طرق الاتجار؛ داخل البلدان، أو بين البلدان المجاورة أو حتى عبر مختلف القارات. ووفقا للتقرير العالمي الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الاتجار بالأشخاص، تم الكشف عن أكثر من 500 تدفق مختلف من تدفقات الاتجار بين عامي 2012 و2014. وعلى الرغم من أن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين جريمتان مختلفتان كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المكملين لها، إلا أن هذا التقرير وجد أيضا أن تدفقات الهجرة وتدفقات الاتجار العابر للحدود متشابهة. ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن ضحايا الاتجار بالبشر من مناطق النزاعات وما ينتج عنها من تدفقات لاجئين ومهاجرين.

وطبقاً لطريقين من طرق التهريب الرئيسية – وهما شرق وشمال وغرب أفريقيا إلى أوروبا، وطريق جنوب أمريكا إلى شمالها – فإن التقديرات تشير إلى أن تهريب المهاجرين يدرّ حوالي 6.75 مليار دولار سنويا للمجرمين العاملين في هذه المناطق وحدها.

ويُعتقد أنه يتم تهريب نحو 000 55 مهاجر من شرق وشمال وغرب أفريقيا إلى أوروبا كلّ عام، مما يولد إيرادات للمجرمين قيمتها حوالي 150 مليون دولار، ففي العام الماضي وحده، لقي 5000 شخص حتفهم أثناء تهريبهم.

تختلف الرسوم المفروضة على تهريب المهاجرين اختلافا كبيرا بحسب نقطة المنشأ، وتكلّف أرقاما تتراوح ما بين 000 2 دولار و000 10 دولار أمريكي.

**السيدات والسادة،**

مع بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولي مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص الملحقين بها، كلُّف المكتب بالعمل مع الدول الأعضاء، بما فيها مصر، لتعزيز استجابة العدالة الجنائية لكلا الجريمتين، فضلا عن التعاون الوطني الإقليمي والأقاليمي لتحقيق الأهداف التي جاءت في الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها.

وقد قطعت مصر خطوات كبيرة منذ تصديقها على هذه الاتفاقية في 5 آذار/مارس 2004. وما سنّ القانون رقم 82 لعام 2016 بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية وتهريب المهاجرين إلا مثالاً على ذلك. فهذا القانون لا يقتصر على مكافحة تهريب المهاجرين وذِكْر استجابة العدالة الجنائية حيال كلّ من مرتكب الجريمة وميّسرها فحسب، بل وأيضا يقدم الدعم للضحايا. كما أنشأ القانون اللجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالأشخاص، وهي خطوة أخرى حاسمة في سبيل التصدي بفعالية للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على حدّ سواء.

**السيدات والسادة،**

ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به لمكافحة تهريب المهاجرين. والتزام كلّ الدول الأعضاء في المنطقة ودعمها المتواصل للمكتب سيمكَنه من الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية إلى دول المنطقة التي تطلبها. ونحن لعلى ثقة كبيرة من أن المعرفة التي ستكتسبونها خلال أيام ورشة العمل هذه يمكن تطبيقها بشكل عملي وترجمتها إلى أفكار ونُهج جديدة يمكن إدراجها في النظام الوطني. والمكتب على أهبة الاستعداد والالتزام بمواصلة دعم الجهود الوطنية المبذولة في مصر وبأن يقدم لكم خدماته من خلال أفضل ما لديه من معارف وخبرات جماعية من شتى أرجاء العالم من خلال الخبراء والتحليلات والتدريبات وبناء القدرات بهدف تحسين وتقوية الخبرات الوطنية في المنطقة.

ولا أرغب في أن أختتم كلمتي قبل أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري لفريق ومسئولي اللجنة الوطنية التنسيقية وإدارة التعاون الدولي في مكتب النائب العام وزملائي في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على كلّ ما بُذِل من جهود وأُتيح من موارد لجمعنا هنا اليوم وتيسير تنفيذ مشروعنا المشترك.

أتمنى لكم ورشة عمل مثمرة وناجحة. شكراً لكم.